

تونس.. انتخابات برلمانية الفائز فيها خاسر

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

كل التوقعات تشير إلى تشتت الوضع السياسي في تونس التي تنافس فيها في انتخابات برلمانية، جرت أمس الأحد، حوالي 15 ألف مرشح على 217 مقعداً، توزعت على أحزاب وأئتلافات ومستقلين من اتجاهات سياسية مختلفة.

إلى جانب معضلة الكتل البرلمانية الصغيرة، التي خلفها هذا الوضع، والتي يرى الخبراء أنها ستعقد الوصول إلى توافق على تشكيل الحكومة المقبلة، تمر البلاد بإزمات اقتصادية واجتماعية مستمرة منذ ثورة 2011. ويمكن الاستدلال من الاستفتاءات الأولية، ومن نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية، أن الناخب التونسي اختار الجوء إلى "التصويت العقابي" في وجه النخبة السياسية الحاكمة، التي فشلت في تقديم حلول للإزمات التي تعاني منها البلاد، خاصة في ما يتعلق بالبطالة والارتفاع الجنوني في الأسعار.

ومن المنتظر أن يحدث المستقلون، الذين شكلوا ثلثي القائمة المشاركة، مفاجأة، بحصولهم على عدد كبير من المقاعد. وقد أثار ظهورهم القوي خوفاً من قبل الأحزاب التقليدية، بلغ هذا دعت فيه حركة النهضة، إلى عدم التصويت لهم، معتبرة أن "التصويت للمستقلين تصويت للفوضى".

وتصعب ظاهرة تعدد الأحزاب عملية إنجاز بقية مراحل المسار الانتخابي، حيث سيتطلب تشكيل الحكومة توافقاً واسعاً وغالبية 109 أصوات، خاصة مع وجود ملفات حساسة ومشاريع قوانين مطروحة أمام البرلمان للمناقشة، أثارت جدلاً طويلاً في السابق، وأخرى مستعجلة، يبقى قانون المالية للسنة المقبلة أهمها.

الانتقال السياسي، الذي تقدم بخطوات كبيرة منذ الثورة، لم يقابله نجاح على نفس المستوى في الانتقال الاقتصادي والاجتماعي، الذي لا يزال يعاني من مشاكل لم تستطع الحكومات المتعاقبة إيجاد حلول لها.

أول خبر سيحدثه الفائز على طاولته، هو تراجع سعر صرف الدينار التونسي مقابل العملات الأجنبية، بعد انعاشه في سعر الصرف، أرجعها خبراء اقتصاديون إلى بيع مؤسسة بنكية وشركة تأمين، لمستثمرين أجانب، بلغت عائداتها 250 مليون دينار، إضافة إلى اقتراض مكثف أتاح للحكومة فرصة قصيرة أغرقت خلالها السوق بالعملية الأجنبية، أدت إلى رفع سعر صرف الدينار.

ورقة انتخابية وقرار سياسي لا علاقة له بالاقتصاد، رتب ليسبق بقليل الاستعدادات الانتخابية.

نشوة الانتخابات ستزول قريباً، لتبدأ سكرة الدينار، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي

المازوم، حيث يتوقع خبراء ألا تتجاوز نسبة النمو خلال هذا العام نسبة واحد بالمئة، وهي نسبة ضعيفة جداً، لن توفر للدولة أي فرصة لخلق المزيد من فرص العمل، أو فرص الاستثمار.

يضاف إلى ذلك عجز في الميزان التجاري، رافقه ارتفاع في الدين العمومي والدين الأجنبي، حيث شهد العام الحالي مصادقة مجلس النواب على 30 قرصاً أجنبياً، ومع بلوغ نسبة التضخم 6.8 بالمئة، يصبح تدهور سعر صرف الدينار واقعاً لا يمكن تلافيه.

في أي دولة أخرى ينظر إلى تراجع سعر العملة نظرة إيجابية، يعتبر فيها تراجع آلية شرعية لحماية المؤسسات الاقتصادية في البلد، ويشجع انخفاض سعر العملة من عمليات التصدير، ويقلل من الواردات.

في بلد مثل تونس، يعاني من ارتفاع كبير للأسعار، الأمر يصبح مختلفاً. أي ضمانات يمكن أن يقدمها الحكومة الجديدة لأصحاب الدخل المحدود، في مواجهة انخفاض سعر الصرف، وهي تواجه فاتورة رواتب لموظفي الدولة تستهلك أكثر من ربع الميزانية العامة.

المائدة لن تهبط من السماء، يجب أن تخرج من الأرض. وأي مواجهة في المستقبل لن تكون بين حزب أو مجموعة أحزاب تتشارك في الحكم، وبين أحزاب معارضة خارجة. بل ستكون مواجهة من النوع الصعب، بين الأحزاب داخل الحكم وخارجه، من



بحملة لمقاطعة رؤوس، لن يضمن أحد أن ينجو منها. يتخوف الكثيرون من أن التركيبة الجديدة للبرلمان، ستضعفه وتجعل منه مؤسسة محدودة التأثير. وستشهد قبته تجاذبات وصعوبات عديدة، يجب تجاوزها للاتفاق على حكومة ترضى عنها الغالبية، ولن يكون مستغرباً هذه المرة الجمع بين أربعة أو خمسة أحزاب لتشكيل حكومة جديدة، ضعيفة ومهترزة وعرضة للسقوط في كل لحظة.. فكيف لحكومة مثل هذه أن تحكم؟

قضى الأمر، لن يكون بالإمكان بعد اليوم توظيف الأفكار العظيمة لتضليل الشعوب.

خلال أيام معدودة، استطاعت صفحة "قاطع الغلاء" التونسية على موقع فيسبوك، أن تجذب أكثر من 900 ألف عضو، في وقت فرغت فيه أحزاب تقليدية من الأعضاء تقريباً. بدأت الصفحة حملتها بالدعوة إلى مقاطعة البصل والبطاطس والموز، لأن سعرها كما ذكرت الصفحة، تجاوز ضعف السعر في باريس ولندن، وقد ينهيها

جهة، وبين الشعب، أفراداً وجمعيات مدنية ونقابات، من جهة أخرى. ساحة الجدل والمنازعات والخصومات ستنتقل من داخل البرلمان إلى خارجه، وبالتحديد إلى الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

أسعار البطاطس والموز والبصل، إضافة إلى التشغيل، أهم من الشعارات والمواظب الدينية، بعد أن أصبحت معركة الديمقراطية والحريّة مضمونة، ليس فقط في تونس، ولكن في كل دول المنطقة.

هل هناك مؤامرة لإبعاد مصر عن التفاعلات الإقليمية

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تكاثفت مجموعة من العوامل أوجت لكثيرين في مصر مؤخراً أن هناك مؤامرة لإبعاد بلدهم عن التفاعلات الإقليمية، ومحاولة تشتيت انتباهها أو شغلها بيهومها الداخلية. وجاءت أزمة سد النهضة مع إثيوبيا لتعزز هذه القناعات، حيث انخرطت القاهرة في البحث عن حلول لمنع مواجهة شخ فاضح في قضية المياه المصرية. ولم يمعن أصحاب حديث المؤامرة في الأسباب الحقيقية التي أفضت إلى هذا المأزق، وآليات الخروج منه باقل خسائر مُمكنة.

تصافر هذا التطور مع حملة سلبية تشنّها أزرع إعلامية تقليدية وحديثة لها معان كثيرة اعتبرها البعض موجهة أساساً ضد تحركات الدولة المصرية خارجياً، بالتوازي مع إبعاد محلية خاصة بالتحريض والتخريب. وقد يكون ترويج هذا الخطاب يهدف إلى تخفيف الضغوط على الحكومة وله ظلال طفيفة من الحقيقة، وقد يكون مفتعلاً لتبرير بعض الأخطاء.

يركز حديث المؤامرة على محاولة إنهاك الأجهزة الصلبة وشغلها في أزمات متتالية، كي تتباعد عما يتم تدبيره في بعض الملفات الإقليمية المقلقة بالنسبة للمنطقة، حتى لا تملك الدولة رهاية الاعتراض أو التحفظ. من هنا جاء توظيف أزمة سد

النهضة، إما للدخول في مساومات، وإما لاستغلالها من قبل بعض الدوائر لممارسة ضغوط تقود إلى استنزاف جانب من الجهود المصرية، ولتف نظرها عما يجري بشأن قضايا قريبة. يقوم هذا الافتراض على أن الإدارة المصرية عندما تنهك في مشكلة تتجاهل مشاكل أخرى قريبة أو بعيدة، وربما كان هذا الملجأ صحيحاً، لكن القاهرة اعتادت في السنوات الأخيرة على توزيع جهودها على المخاطر القادمة من الحدود الأربعة، إسرائيل وليبيا والسودان والبحر المتوسط، وخاضت معركة حساسة في سيناء ضد فلول منعاظمة من الإرهابيين. هناك نظريات عديدة في الأمن القومي. بعضها يرى منح أولوية لتثبيت أركان وهياكل الدولة، ثم التطلع نحو تثبيت المفاصل في المنطقة المجاورة، التي لها تأثيرات مباشرة. والبعض الآخر يعتقد أن الأمن القومي في حالة مصر يبدأ من الخارج، ثم يتمدد نحو الداخل. وثمة من يرون ضرورة الجمع بين النموذجين، لأن قواعد الأمن القومي باتت منفتحة على فضاءات متنوعة.

تؤكد المؤشرات العامة أن مصر غلبت المفهوم الأول، وهذا لا يعني الانكفاء التام أو إهمال النظريتين الأخرين، فقد كان يتم اقتباس من كل منهما حسب تحديات المرحلة، بدليل أن السنوات الماضية شهدت فيها البلاد نموا متوازناً وملحوظاً في العلاقات مع دول عديدة، في الشرق

والغرب، والشمال والجنوب، مستفيدة من دروس وعبر فترات ماضية انصب فيها رهان القاهرة على دول بعينها. وفي ظل تباين المحاور وتعدد مراكز القوى زادت السياسة المصرية من انفتاحها على جهات العالم الأربعم تقريبا.

حملت غالبية المقاربات حذراً وترقباً شديدين، وراعت تصورات وتحركات الدولة جيداً موازين القوى، والمعادلات المعقدة، والمسموح والمنعوق والمرغوب، وحدود الانفتاح والانغلاق مع هذه الدولة أو تلك. وتمكنت من نسج شبكة سياسية واقتصادية وأمنية صلبة، جنبتها الوقوع في مزالق إقليمية وعرة، لم تكن مستعدة للتعامل مع وعورتها.

بعد تحقيق تقدم ملموس على اصعدة مختلفة رأت الإدارة المصرية أنه أن لها الانخراط بكتافة في قضايا إقليمية تمس مصالحها في المستقبل. نعم لم تتباعد تماماً عن غالبيتها، في فلسطين وسوريا وليبيا واليمن والخليج والقرن الأفريقي ودول حوض النيل، غير أن الاقتراب كان بطيئاً، باستثناء ليبيا وفلسطين ولهما خصوصية لا تقبل التأجيل، فرضتها دواعي ملحة لبيتسنى وضع القواعد الأساسية التي تمكن صانع القرار من التعامل بصلابة مع التطورات المتسارعة.

أدلت مصر بدلوها في جميع أزمات المنطقة التي لها علاقة مباشرة بها. اقتربت وابتعدت، وتمددت وانكمشت،

تستعد مصر للانتقال من مرحلة رد الفعل إلى الفعل، إرهابات لتسويات سياسية حول بعض الأزمات، قد تكون مجحفة وظالمة ومتجاوزة لحقوق دول عربية، وغير منسجمة مع القوانين الدولية، ويمكن أن تقود نتائجها إلى حرائق مستقبلية أشد صعوبة

وبعثت برسائل صريحة وضمنية، عميقة وواقعية، حسب درجة التأثير على المصالح القومية.

لم تصمت على كل تجاوزات إقليمية غير مألوفة، أو تتوارى عند وقوع عدوان سياسي فاضح أو أممي يصعب تجاهله. وهو ما ظهر في حديث صفقة القرن الأمريكية، وجرائم إسرائيل في الأراضي المحتلة، والاعتداءات المتكررة على بعض الدول العربية، وتضخم التنظيمات المتطرفة والإرهابية، وتدخلات قطر وتركيا.

تستعد مصر للانتقال من مرحلة رد الفعل إلى الفعل، بعد أن ظهرت في المنطقة إرهابات لتسويات سياسية حول بعض الأزمات، قد تكون مجحفة وظالمة ومتجاوزة لحقوق دول عربية، وغير منسجمة مع القوانين الدولية، ويمكن أن تقود نتائجها إلى حرائق مستقبلية أشد صعوبة، ولها ارتدادات على أمن مصر بمفهومها الشامل على أمن مصر بالمفهوم الشامل بصورة تفرض المزيد من اليقظة لكل ما يتم الترتيب له، تمهيداً لإعلانه في لحظة معينة.

يجد من يُعمن النظر في خارطة المنطقة أنها مفتوحة على احتمالات مختلفة، وتنتظر صراعاتها حلولاً قيصرية، ومآلات ومبادرات تنهي نزاعات ساخنة يعتقد البعض في أهمية تبريدها حالياً، ويحمل بعضها بوادر تسويات غير منصفة ترفضها مصر، ولن تقف مكتوفة الأيدي حيالها، بحكم الجغرافيا والدور والمصالح والطموحات، حيث استردت جانباً معتبراً من عافيتها، بينما تبقى هناك دول عربية تعاني من أزمات، بعضها جرى تفجيرها لإشغالها، وبعضها بسبب الوقوع في فخاخ نصبت لها

وصاحبها سوء في التقديرات. تتشغل دول عربية عديدة بمواجهة مخاطر حالية أو صد مشكلات محتملة، منها ما هو حقيقي وفرضته أجواء إقليمية مشتتة بالحرائق، ومن السهل انتقال شراراتها من بقعة لأخرى، ومنها ما هو مفتعل بغرض الإلهاء والتشويش والاستنزاف.

ويفتقر البعض القدرة على المواجهة، وربما الرد الرشيد على العدوان. وتكاد تكون مصر الدولة الوحيدة في المنطقة العربية التي تملك قدرات حيوية، وهو ما يجعلها مستهدفة دوماً، لتظل منكشفة على نفسها في أحسن الأحوال.

في أماكن وأزمنة أخرى يمكن أن يكون هذا المحدد طبيعياً، لكن مع تنامي قوة مصر العسكرية وتماسكها الداخلي، وفي ظل بيئة تتقاذفها الأنواع والقطاعات، أصبح ذلك صعب تقبله، لأن هناك قوى تسعى للقبض على عقل وقلب المنطقة وتركيبتها، وتحييد أو إضعاف الدول الحية فيها، كي تتمكن من الوصول إلى أهدافها. في هذا السياق يمكن فهم الكثير من فصول المظاهرات والاحتجاجات التي تم اختلاقها أو تضخيمها للإيحاء بأن مصر مُقبلة على نقب مظلم، وبالتالي لفت أنظار قياداتها للداخل وتقييد حركتها نحو الخارج، مع استمرار الضغط حتى لا تهتم بما يدور على مرعى بصر من حدودها، سواء بالنسبة للآليات التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، أو مصير الأزمة الليبية، أو ما سيجري في منطقة الخليج بشأن مسارات المواجهة المحتمدة مع إيران.

لدى مصر ثوابت واضحة ورؤية محدّدة حيال التعامل مع هذه القضايا. جميعها تقف بجوار الدفاع عن منظومة الأمن القومي العربي، وترفض النأي عما يضرها. وفي أوج الأزمة السورية والانهمك في المشكلات الداخلية، كشفت عن موقفها بجلاء نحو ما يدور من تجريف للدولة السورية، وأعلنت رفض تفكيكها وضرورة الحفاظ على مؤسساتها العسكرية، وتتفاوت درجة الرضا حسب الأزمة، وقد تصل إلى مستويات مرتفعة تغضب بعض القوى.

لدى توجس شخصي من حديث المؤامرات، ولو كان صحيحاً، فأي دولة تستطيع تفكيكه والتعامل مع مكوناته، طالما امتلكت القدرة والإرادة والرغبة، لأن الاستسلام عجز أكثر منه مؤامرة مكتملة الأركان. ولم تعد أي دولة، كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، بعيدة عن استهداف الآخرين. ولذلك

فإن فكرة إبعاد القاهرة عما يدور في المنطقة من المفترض التعامل معها بحذق وتفويت الفرصة على من يقفون خلفها، لأن وجود مصر وتأثيرها الإقليمي مرتبطان بمدى الإقدام أو الإحجام عن التفاعل.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدباني
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

